هو الذي قام به الصرف السوس للنال الآ وهو لم يتحقق في جمع المؤنث
فكيف يكون منصرفا فلا يحتمل الاستثنا لان حاصله الحكم على جميع المؤنث
بانه مشتق مع انتفا سبب الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو
التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وامر اخر بعيد قد على جمع المؤنث
واقتصر على التنوين اكتفا بالتعريف بالاخص واما من قال ان المراد انه علامة
له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثنا وتفصيل
الكلام يطلب من حواشينا على الالفية **قوله** وجزم بن مالك الى اخره قال
الدنوشري هذا هو الاولى لان ماخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث
السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضي تسميته كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة
منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه **قوله** لان وجود الف التانيث
الى اخره فيه ان المتبادر من قولهم او واحدة تقوم مقامهما ان يكون في العلة
جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث
ثان لا يوافق ذلك **قوله** وزكريا قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان الف
للتانيث وفي كلام الاندلسي ما يدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسبلة
مما يجوز فيه الامران ياجوج وماجوج ان اخذ من اج صرفا وان لم تشتقهما لم
تصرفهما ومن ذلك زكريا ان اشتققته من زكر او تزكر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف
معرفة ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه اربع لغات المد والهمز والقصر وهو ايضا غير منصرف
للعجمة والتعريف في القصر او لان اخره الف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري
بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال ايضا زكر بحذف
احرف الياءين فيصير مثل عم وشج منقوصا منصرفا انتهى فليتامل قوله
من اشتقه الخ لم يذكرها بل اي ومن اشتقه صرفه على قياس ترتيبه السابق
وهو مرة وذمانه على هذا التقدير غير منصرف ايضا للعجمة والعلمية ويدل
على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وزكريا في العلمية و

والجمة

والعجمة وقيل انه مشتق من تزكو بطن الصبي اذا امتلا وهمزته للتانيث
ووزنه فعليا وقال ابن فلاح وياجوج وماجوج فيهما العلمية والعجمة
وقيل العلمية والتانيث لانهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من
الاجة وهي شدة الحر فبطل بذلك قول الاندلسي لما ذكر فليتامل كلامهما **قوله**
وحمرا قال الدنوشري تسمية الف حمرا ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها المهد
والا فليس فيها مد كما هو ظاهر انتهى وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص
لفظ حمرا مستفاد من قول الشارح الاتي فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم
منه ان قولهم الف التانيث الممدودة مسامحة فان المد وما قبلها **قوله**
فان الجمع متى كان الخ فيه ان هذا يقتضي ان من صيغة منتهى الجموع علتين
لا ما تقوم مقامهما لكن ان جعله فرعية المعنى الدلالة على الجمعية لا يوافق
حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في الف التانيث
ان تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا او تقديرا **قوله** جمع عبالة قال
الدنوشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع
ووجدته بخط شيخ الاسلام احمد بن قاسم ان عبالة معناه الثقل فيقتضي انه
مفرد فليتامل **قوله** فقد يبدل الخ قال الدنوشري الظاهر ان هذا الحكم سماعي
فلا يجوز في نحو جوار وغواش جواري وغواشي بل يقتصر فيه على ما ورد ثم
رايت انه مطرد فيما في مفرده الف التانيث دون غيره فلا يجوز ثم رايت ايضا
انه لا يجوز التخفيف الى معالي بالفتح الا في فعلا اسما محضا لا مذكر له كصحرا فلا
يجوز في سكرى سكارى لان له مذكرا قاله الكم في بحث البدل **قوله** ويجري
مجرى الصحيح قال الدنوشري المراد بالصحيح نوع كمساجد لا مطلق الصحيح
والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب
الصحاح ان عذارى ونحوه كصحارى اصله بيا مشددة قال والاصل في صحارى
بالفتح صحاري بالتشديد وقد جا في الشعر لانك اذا جمعت صحرا جيت بالف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)